

قرار بشأن مؤشرات أسعار الاستهلاك

الديباجة

إن المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل،

وقد دعاه مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى الانعقاد في جنيف حيث أجمع من 24 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2003،

وإذ يذكر بالقرار الذي اعتمده المؤتمر الدولي الرابع عشر لخبراء إحصاءات العمل بشأن مؤشرات أسعار الاستهلاك، ويقر باستمرار سريان المبادئ الأساسية الموصى بها فيه، ولا سيما أن مؤشر أسعار الاستهلاك مصمم بالأساس لقياس التغيرات التي تطرأ مع مرور الوقت على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تحصل عليها مجموعة سكانية مرجعية أو تستخدمها أو تدفع ثمنها،

وإذ يقر بالحاجة إلى تعديل وتوسيع نطاق المعايير القائمة في ضوء التطورات المنهجية والحسابية الأخيرة لتعزيز فائدة المعايير الدولية في توفير مبادئ توجيهية تقنية لجميع البلدان،

وإذ يقر بفائدة هذه المعايير في تعزيز قابلية الإحصاءات للمقارنة على الصعيد الدولي،

وإذ يقر بأن مؤشر أسعار الاستهلاك يستخدم لمجموعة واسعة من الأغراض، وأنه ينبغي تشجيع الحكومات على أن تحدد الأغراض (ذات الأولوية) التي يتعين على مؤشرات أسعار الاستهلاك أن تلبّيها، وأن توفر الموارد الملائمة لجمعها وأن تكفل الاستقلالية المهنية لجامعيها،

وإذ يقر بأن أهداف مؤشر أسعار الاستهلاك ومجالات استخدامه (ذات الأولوية) تختلف من بلد إلى آخر وأنه لا يمكن بالتالي تطبيق معيار أوحده على الصعيد العالمي،

وإذ يقر بأنه لا بد لمؤشر أسعار الاستهلاك أن يتسم بالمصداقية في أعين المراقبين والمستخدمين على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، وبأن فهم المبادئ والإجراءات المستخدمة لجمع المؤشر فهما أفضل يعزز ثقة المستخدمين بهذا المؤشر،

ويوافق على أن المبادئ والأساليب المستخدمة في وضع مؤشر أسعار الاستهلاك ينبغي أن تقوم على المبادئ التوجيهية والأساليب المتفق عليها بصورة عامة بوصفها تشكل ممارسات إحصائية حسنة؛

يعتمد، في هذا اليوم الثالث من كانون الأول/ديسمبر 2003، القرار التالي الذي يحل محل القرار السابق المعتمد في عام 1987:

طبيعة مؤشر أسعار الاستهلاك ومدلوله

1 - مؤشر أسعار الاستهلاك هو مؤشر اقتصادي واجتماعي جار معدّ لقياس التغيرات عبر الزمن في المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات التي تحصل عليها الأسر المعيشية أو تستخدمها أو تدفع لقاء استهلاكها.

2 - ويهدف المؤشر إلى قياس التغير عبر الزمن في الأسعار الاستهلاكية. وقد يتسنى ذلك بقياس تكلفة شراء سلة محددة من السلع الاستهلاكية والخدمات ذات الجودة والسمات الثابتة، مع اختيار المنتجات في السلة بحيث تكون ممثلة لإنفاق الأسر المعيشية خلال سنة أو خلال فترة محددة أخرى. ويدعى هذا المؤشر مؤشر أسعار السلة الثابتة.

3 - وقد يهدف المؤشر أيضا إلى قياس آثار تغيرات الأسعار على تكلفة بلوغ مستوى معيشة مستقر (أي مستوى مرفق أو رفاه). و يدعى هذا المفهوم مؤشر تكلفة المعيشة. وقد يستخدم مؤشر سعر السلة الثابتة، أو تصميم ملائم آخر، لحساب مؤشر تكلفة المعيشة بالتقريب.

مجالات استخدام مؤشر أسعار الاستهلاك

4 - يستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك لمجموعة واسعة من الأغراض، وأهمها الغرضان التاليان: "1" تكيف الأجور والضمان الاجتماعي وغير ذلك من الإعانات للتعويض، جزئياً أو كلياً، عن التغيرات في تكلفة المعيشة أو في أسعار الاستهلاك؛ "2" منح القطاع الأسري برمته قياساً متوسطاً لتضخم الأسعار، لاستخدامه كمؤشر للاقتصاد الكلي. وتستخدم المؤشرات الفرعية لمؤشر أسعار الاستهلاك بدورها لإزالة أثر تضخم عناصر الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية في الحسابات الوطنية وقيمة مبيعات التجزئة للحصول على تقديرات التغيرات في حجمها.

5 - وتستخدم مؤشرات أسعار الاستهلاك كذلك لأغراض أخرى من قبيل رصد المعدل العام لتضخم الأسعار في جميع قطاعات الاقتصاد وتكييف الرسوم والتكاليف الحكومية وتكييف المدفوعات في العقود التجارية وأيضاً من أجل صياغة وتقييم سياسات نقدية ومالية وأخرى تتعلق بالتجارة وأسعار الصرف. وفي مثل هذه الحالات، يستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك، إما لانعدام تدابير أخرى أكثر ملاءمة في الوقت الحاضر وإما لاعتبار أن السمات الأخرى لمؤشر أسعار الاستهلاك (من قبيل المظهر القوي وقبول واسع النطاق وبرنامج نشر قابل للتنبؤ وما إلى ذلك) ترجح على أي نواقص مفاهيمية أو تقنية.

6 - ونظراً إلى أن مؤشر أسعار الاستهلاك قد يستخدم لأغراض عديدة، فمن المستبعد أن يكون أداءه مرضياً على نحو متساوٍ في جميع التطبيقات. وبالتالي، قد يكون من المناسب وضع عدد من مؤشرات الأسعار البديلة لأغراض محددة إذا كانت متطلبات المستخدمين تبرر الإنفاق الإضافي. وينبغي تعريف كل مؤشر وتسميته كما يجب لتجنب اللبس، كما ينبغي تحديد "عنوان" لقياس مؤشر أسعار الاستهلاك تحديداً واضحاً.

7 - وفي الحالات التي يجمع فيها مؤشر واحد فقط، ينبغي أن يكون الاستخدام الرئيسي له هو الذي يحدد شكله ومجموعة السلع والخدمات التي يشملها وتغطيته الجغرافية والأسر المعيشية التي يختص بها، فضلاً عن مفهوم الأسعار والصيغ المستخدمة. وإذا وجدت مجالات استخدام رئيسية عديدة، ربما يكون من اللازم الاتفاق على حلول وسطى فيما يتعلق بطريقة وضع مؤشر أسعار الاستهلاك. وينبغي إطلاع المستخدمين على الحلول الوسطى المتفق عليها وعلى حدود هذا المؤشر.

نطاق المؤشر

8 - يتوقف نطاق المؤشر على الاستخدام الرئيسي المتوخى منه، وينبغي أن يحدد من حيث نوع الأسر المعيشية والمناطق الجغرافية وأنواع السلع الاستهلاكية والخدمات التي حصلت عليها أو استخدمتها أو دفعت مقابلها مجموعة سكانية مرجعية.

9 - وإذا كان الغرض الرئيسي من مؤشر أسعار الاستهلاك هو تكيف الدخل النقدي، فقد تمثل مجموعة من الأسر المعيشية ذات الصلة، كالعاملين بأجر أو براتب، المجموعة السكانية المستهدفة المناسبة. ولأغراض هذا الاستخدام، يمكن تغطية جميع النفقات الاستهلاكية لهذه الأسر المعيشية في الداخل وفي الخارج. أما إذا كان الغرض الرئيسي من مؤشر أسعار الاستهلاك هو قياس التضخم في الاقتصاد المحلي، فقد يكون من الملائم تغطية نفقات الاستهلاك داخل البلد بدلاً من تغطية نفقات الأسر المعيشية المقيمة في البلد.

- 10 - وبصورة عامة، ينبغي تحديد المجموعة السكانية المرجعية لمؤشر وطني تحديدا واسعا جدا. وإذا لزم استبعاد أي فئة من فئات الدخل أو أنواع الأسر المعيشية أو مناطق جغرافية خاصة لاعتبارات عملية أو متصلة بالتكاليف مثلا، وجب آنذاك الإشارة إلى الأمر صراحة.
- 11 - ويشير النطاق الجغرافي إلى التغطية الجغرافية لعملية جمع الأسعار ولنفقات الاستهلاك لدى المجموعة السكانية المرجعية، وينبغي تعريف هذين العنصرين أوسع تعريف ممكن، ويُحذ أن يكون التعريفان متسقين. وإذا اقتضت عملية جمع الأسعار على مناطق معينة بسبب ضيق الموارد، وجب حينذاك الإشارة إلى الأمر. ويمكن تحديد التغطية الجغرافية لنفقات الاستهلاك إما بتغطية الإنفاق الاستهلاكي للسكان المقيمين (الاستهلاك المقيم) أو الإنفاق الاستهلاكي ضمن البلد (الاستهلاك المحلي).
- 12 - وقد توجد فوارق كبيرة في أنماط الإنفاق و/أو حركات الأسعار بين مجموعات سكانية أو مناطق معينة، ولذا ينبغي الحرص على ضمان تمثيلها في المؤشر. ويمكن حساب مؤشرات مستقلة فيما يخص هذه المجموعات السكانية أو المناطق، إذا كان الطلب عليها كافيا لتبرير التكلفة الإضافية.
- 13 - ووفقا للغرض الرئيسي، ينبغي أن يغطي مؤشر أسعار الاستهلاك، من حيث المفهوم، جميع أنواع السلع الاستهلاكية والخدمات ذات الأهمية بالنسبة للمجموعة السكانية المرجعية، دون إهمال السلع والخدمات غير المتوفرة قانونا أو التي يمكن اعتبارها غير مرغوب فيها اجتماعيا. ويمكن، حيثما كان مناسباً، إنشاء مجموعات خاصة لمساعدة المستخدمين الذين يرغبون في استبعاد بعض فئات السلع والخدمات لتطبيقات خاصة أو لأغراض التحليل. ومتى استبعدت بعض السلع أو الخدمات من المؤشر، وجب تسجيل ذلك بوضوح.
- 14 - أما السلع والخدمات المشتراة لأغراض تجارية والإنفاق على أصول من قبيل التحف الفنية والاستثمار المالي (وهو مختلف عن الخدمات المالية) ومدفوعات ضرائب الدخل واشتراكات الضمان الاجتماعي والغرامات، فلا تعتبر سلعا أو خدمات استهلاكية، وينبغي استبعادها من تغطية المؤشر. وتعتبر بعض البلدان نفقات شراء البيوت كاستثمار رأسمالي تماماً وتستبعدنها من ثم من المؤشر.

الحياسة أو الاستخدام أو الدفع

- 15 - عند تحديد نطاق المؤشر وزمن تسجيل الاستهلاك وتقييمه، من المهم مراعاة ما إذا كانت الأغراض التي يستخدم المؤشر من أجلها مستوفاة على أحسن وجه من خلال تعريف الاستهلاك من حيث "الحياسة" أو "الاستخدام" أو "الدفع".¹ وغالبا ما يعتمد نهج "الحياسة" عندما يكون الغرض الرئيسي من المؤشر هو أن يكون دالا على الاقتصاد الكلي. أما نهج "الدفع" فغالبا ما يعتمد حينما يكون الغرض الرئيسي من المؤشر هو تكييف التعويض أو الدخل. ومتى يكون الغرض من المؤشر قياس التغيرات في تكاليف المعيشة يكون من الأنسب اعتماد نهج "الاستخدام". وينبغي، مبدئياً، أن يستند القرار المتعلق بالنهج الذي يتعين اتباعه إزاء مجموعة معينة من المنتجات إلى غرض المؤشر فضلا عن استناده إلى التكاليف ومدى تقبل القرار من جانب المستخدمين الذين ينبغي إطلاعهم على النهج المتبع لمختلف المنتجات. وبسبب الصعوبات العملية التي تعترض تحديد الاستهلاك على نحو موحد وتقييم تدفق الخدمات التي توفرها سلع معمرة أخرى فيما يتعلق بنهج "الاستخدام"، قد يكون من الضروري اعتماد نهج مختلط، كأن يعتمد نهج "الاستخدام" بالنسبة للمسكن الذي يشغله صاحبه ونهج "الحياسة" أو نهج "الدفع" بالنسبة لباقي السلع الاستهلاكية المعمرة.

¹ انظر الملحق 1.

16 - وتبرز الفوارق بين النهج الثلاثة أكثر ما تبرز عند تناول منتجات لا تتوافق بشأنها نهج الحيازة والاستخدام والدفع، من قبيل المساكن التي يشغلها مالكوها والسلع المعمرة والسلع المشتراة بالائتمان.

17 - ويتمثل المنتج الأهم والأكثر تعقيدا من بين المنتجات المذكورة أعلاه في المسكن الذي يشغله صاحبه. وفي معظم البلدان، هناك نسبة كبيرة من الأسر المعيشية التي تملك مسكنها وتشغله، ويتسم الإسكان فيها بفترة استخدام طويلة وتكلفة (سعر) شراء مرتفعة. وبموجب نهج "الحيازة"، قد تستخدم قيمة المساكن الجديدة المشتراة في الفترة المرجعية الترجيحية من أجل اشتقاق عامل الترجيح (ويندرج السعر الكامل للمسكن ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك وقت الحيازة، بصرف النظر عن تاريخ الاستهلاك). وبموجب نهج "الدفع"، تعكس عوامل الترجيح المبالغ المدفوعة فعليا من أجل الإسكان (وتندرج الأسعار ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة (أو الفترات) التي تدفع فيها الأسعار). أما بموجب نهج "الاستخدام"، فتستند عوامل الترجيح إلى قيمة تدفق خدمات الإسكان المستهلكة أثناء الفترة المرجعية الترجيحية المقدر باستخدام تكلفة ضمنية أو نظرية (وتندرج الأسعار أو التكاليف البديلة المقدر ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك عند الاستهلاك).

18 - وقد يكون الاستهلاك للحساب الخاص والأجر العيني و/ أو السلع والخدمات المقدمة مجانا أو المدعومة من الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تعمل لصالح الأسر المعيشية، أمورا هامة في بعض البلدان التي يلبي فيها غرض المؤشر على أحسن وجه عن طريق تعريف الاستهلاك من حيث "الاستخدام" أو "الحيازة" (بموجب نهج الدفع تعتبر هذه السلع خارجة عن النطاق). ويقتضي إدراج هذه المنتجات تقنيات تسعير وتقييم خاصة.

السلة وعوامل الترجيح

19 - تستمد القرارات بشأن تركيب السلة وعوامل الترجيح مباشرة من النطاق، كما تستمد من الاختيار بين نهج "الحيازة" أو نهج "الاستخدام" أو نهج "الدفع".

20 - وفور تحديد المؤشر، ينبغي تجميع النفقات التي تقع ضمن نطاق هذا المؤشر في فئات مشابهة حسب نظام تصنيف تسلسلي؛ أي الأقسام/ المجموعات/ الفئات، لأغراض الجمع والتحليل. وينبغي أن يكون التصنيف المستخدم لجمع المؤشرات متسقا مع التصنيف المستخدم لإحصاءات إنفاق الأسر المعيشية. وينبغي أن يستجيب تصنيف مؤشر أسعار الاستهلاك لاحتياجات المستخدمين إلى مؤشرات فرعية خاصة. ولأغراض المقارنة على الصعيد الدولي، ينبغي أن يكون التصنيف أيضا قابلا للتطابق مع أحدث صيغة التصنيف الدولي الموحد للاستهلاك الفردي حسب الغرض، على الأقل على مستوى أقسامه.²

21 - وتوخيا لتسهيل تحليل وتفسير نتائج المؤشر، قد يكون من المستحسن تصنيف السلع والخدمات وفقا لمختلف التصنيفات الإضافية، مثل المنشأ والاستدامة والسمة الموسمية. وينبغي أن يفضي حساب مؤشر أسعار الاستهلاك باستخدام شتى التصنيفات إلى النتائج العامة ذاتها التي يفضي إليها المؤشر الأصلي.

22 - وينبغي أن يوفر التصنيف كذلك إطارا لتوزيع عوامل الترجيح للإنفاق. فالنفقات، على أدنى مستوى من نظام التصنيف والمعبر عنها كنسبة من مجموع الإنفاق، تحدد عوامل الترجيح التي يتعين استخدامها على هذا المستوى. وعندما ينبغي أن تبقى عوامل الترجيح ثابتة لسنوات عديدة، يجب أن يكون الغرض اعتماد عوامل الترجيح التي تمثل السلوك المعاصر للأسر المعيشية.

² أنظر الملحق 4.

23 - ويتمثل المصدران الرئيسيان لاشتقاق عوامل الترجيح في النتائج المستقاة من عمليات استقصاء إنفاق الأسر المعيشية وتقديرات الحسابات الوطنية بشأن الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية. وتكون النتائج المستقاة من استقصاء إنفاق الأسر المعيشية مناسبة لوضع مؤشر يشمل الإنفاق الاستهلاكي لمجموعات سكانية مرجعية مقبمة داخل البلد، بينما تكون تقديرات الحسابات الوطنية ملائمة لوضع مؤشر يشمل الإنفاق الاستهلاكي داخل البلد. ويتوقف قرار اختيار المصدر أو المصادر التي يتعين استخدامها وكيف يجب استخدامها، على الغرض الرئيسي من المؤشر وعلى مدى توفر البيانات المناسبة وجودتها.

24 - وينبغي استكمال المعلومات المستمدة من المصدر الرئيسي (استقصاءات إنفاق الأسر المعيشية أو الحسابات الوطنية) بجميع المعلومات الأخرى المتاحة عن نمط الإنفاق. وتتمثل مصادر هذه المعلومات التي يمكن استخدامها لتجزئة النفقات، في عمليات استقصاء المبيعات في منافذ البيع بالتجزئة ونقاط الشراء واستقصاء الإنتاج واستقصاء بيانات الصادرات والواردات والمصادر الإدارية. وبناء على هذه البيانات يمكن زيادة تجزئة عوامل ترجيح بعض المنتجات حسب المنطقة أو نوع المنفذ. وعندما تكون البيانات المستقاة من مصادر مختلفة متصلة بفترات مختلفة، يكون من المهم التأكد، قبل توزيع عوامل الترجيح، من أن النفقات مكيفة بحيث تتوفر لها نفس الفترة المرجعية.

25 - وحيثما تختلف الفترة المرجعية الترجيحية اختلافا ملحوظا عن الفترة المرجعية للأسعار، يجب تحديث عوامل الترجيح من حيث الأسعار لمراعاة تغيرات الأسعار بين الفترة المرجعية لعوامل الترجيح والفترة المرجعية للأسعار. وحيثما يحتمل أن تكون عوامل الترجيح المحدثة على مستوى الأسعار أقل تمثيلا لنمط الاستهلاك في الفترة المرجعية للأسعار، يمكن إهمال هذا الإجراء.

26 - وينبغي استعراض عوامل الترجيح ومراجعتها عند الاقتضاء، كلما توفرت بيانات دقيقة وأكيدة تتيح القيام بذلك، على أن يتم ذلك على الأقل مرة كل خمس سنوات. ويعد إجراء مراجعات أمراً مهماً لتخفيف حدة الأثر على مؤشر بدائل المنتجات وللتأكد من أن سلة السلع والخدمات وعواملها الترجيحية لا تزال ممثلة³ وبالنسبة لبعض الفئات، قد يكون من الضروري تحديث عوامل الترجيح على نحو أكثر انتظاماً لأن من المحتمل أن تبطل صلاحية عوامل الترجيح هذه بنسق أسرع من عوامل الترجيح على المستوى الأعلى.

27 - وعندما تحل سلة جديدة (هيكل أو عوامل ترجيح) محل السلة القديمة، يجب وضع سلسلة مستمرة من مؤشرات أسعار الاستهلاك عن طريق ربط⁴ المؤشرات القائمة على السلة الجديدة للسلع والخدمات بالمؤشرات القائمة على السلة السابقة. ويتوقف الإجراء الخاص المستخدم لربط سلسلة المؤشرات على التقنية الخاصة المستخدمة لجمع المؤشرات. ويتمثل الهدف في التأكد من أن التقنية المستخدمة لإدخال سلة جديدة لا تغير، في حد ذاتها، مستوى المؤشر.

28 - وينبغي مراعاة أنواع السلع والخدمات الجديدة تماما (أي السلع والخدمات التي لا يمكن تصنيفها في أي فئة من فئات المجاميع الأساسية القائمة) على نحو عادي لإدراجها خلال إحدى عمليات الاستعراض وإعادة الترجيح والاستعراض الدورية فقط. وينبغي لأي نموذج أو نوع جديد من المنتجات الموجودة التي يمكن أن تندرج ضمن مجموع أساسي قائم، أن يدرج وقت تقييمه على أنه يملك حصة سوقية كبيرة ومستدامة. وإذا تبين أن هناك تغيراً نوعياً، توجب إجراء تكييف نوعي مناسب⁵.

³ أنظر الملحق 1.

⁴ أنظر الملحق 2.

⁵ أنظر الملحق 2.

- 29 - وقد تحتاج بعض المنتجات، من قبيل المنتجات الموسمية والتأمين والسلع المستعملة والإنفاق في الخارج والفائدة والإنتاج للحساب الخاص ونفقات الشراء وبناء المساكن وما إلى ذلك، إلى معالجة خاصة عند وضع عواملها الترجيحية. وينبغي أن تتحدد طريقة تناول هذه المنتجات بحسب الغرض الرئيسي من المؤشر والظروف الوطنية والجوانب العملية للجمع.
- 30 - وينبغي أن تدرج المنتجات الموسمية في السلة. ومن الممكن استخدام: "1" نهج عوامل الترجيح الثابتة، الذي يستعمل عامل الترجيح ذاته للمنتج الموسمي في جميع الأشهر باستخدام سعر مسند في الأشهر غير الموسمية؛ "2" نهج عوامل الترجيح المتغيرة، الذي يرتبط فيه عامل ترجيح متغير بالمنتج خلال أشهر مختلفة. وينبغي أن يستند قرار اعتماد النهج إلى الظروف الوطنية.
- 31 - وينبغي أن تستند عوامل ترجيح الإنفاق الخاصة بالسلع المستعملة إما إلى صافي إنفاق المجموعة السكانية المرجعية على هذه السلع وإما إلى إجمالي الإنفاق وذلك حسب الغرض من المؤشر.
- 32 - وعندما يقع الاستهلاك من الإنتاج للحساب الخاص ضمن نطاق المؤشر، ينبغي أن تستند العوامل الترجيحية إلى قيمة الكميات المستهلكة من الإنتاج للحساب الخاص. وينبغي تقييم الاستهلاك من الإنتاج للحساب الخاص على أساس الأسعار السائدة في السوق، ما لم يكن هناك سبب يدعو إلى الاستنتاج أن أسعار السوق غير ملائمة أو أنه يتعذر ملاحظتها على نحو موثوق أو أنه لا فائدة من استخدام الأسعار المسندة افتراضاً. وفي هذه الحالة، يمكن بدلا من ذلك استخدام نفقات وأسعار المدخلات في إنتاج هذه السلع والخدمات. ويتمثل الخيار الثالث في تقييمه بالاستناد إلى أسعار السوق المكيفة نوعياً.

أخذ العينات من أجل جمع الأسعار

- 33 - مؤشر أسعار الاستهلاك هو تقدير قائم على عينة من الأسر المعيشية لتقدير عوامل الترجيح وعلى عينة من المناطق داخل الأقاليم وعينة من منافذ البيع وعينة من السلع والخدمات وعينة من الفترات الزمنية الخاصة بملاحظة الأسعار.
- 34 - وينبغي أن يكفل حجم العينات وأساليب اختيارها سواء فيما يتعلق بالمنافذ والسلع والخدمات التي يتعين ملاحظة أسعارها أن تكون الأسعار المجموعة تمثيلية وكافية لتلبية مقتضيات دقة المؤشر، بل وأن تكون عملية الجمع أيضاً فعالة من حيث التكاليف. وينبغي لعينة الأسعار أن تعكس أهمية السلع والخدمات المتوفرة، من حيث النفقات النسبية، ليشترتها المستهلكون في الفترة المرجعية وأهمية عدد منافذ بيع كل سلعة وخدمة وأنواع هذه المنافذ وتوزعها الجغرافي واختلاف الأسعار وتغيرها في هذه المنافذ.
- 35 - ويبقى أسلوب أخذ العينات الاحتمالية، مبدئياً، الأسلوب المفضل لأنه يسمح بالحصول على دلائل إحصائية سليمة ومراقبة مدى تمثيل العينة. وهو يتيح، علاوة على ذلك، تقدير تغير العينات (الأخطاء). إلا أن تنفيذه يمكن أن يكون مكلفاً وأن يفضي إلى اختيار منتجات يصعب جداً تسعيرها مقابل النوعية الثابتة.
- 36 - وفي الحالات التي لا توجد فيها أطر أخذ عينات مناسبة ويكون الحصول عليها أمراً مكلفاً للغاية، يجب الحصول على عينات من المنافذ ومن المنتجات بأساليب لا تقوم على الاحتمالية. ويتعين على خبراء الإحصاءات استخدام جميع المعلومات المتاحة والاعتماد على حسن تقديرهم لضمان انتقاء عينات تمثيلية. وينبغي مراعاة إمكانية تطبيق استراتيجيات العينات المفصلة أو المحدودة⁶، ولا سيما عندما يكون حجم العينات صغيراً. وقد يمكن استخدام مزيج من التقنيات الاحتمالية وغير الاحتمالية.

⁶ أنظر الملحق 1.

37 - ويقتضي أخذ العينات على نحو فعال وتمثيلي، على نحو عشوائي أو مقصود، وضع أطر عينات شاملة ومحدثة للمنافذ والمنتجات. ويمكن أن يعود أمر انتقاء العينات إما إلى رئيس المكتب انطلاقاً من أطر أخذ العينات على المستوى المركزي أو إلى جامعي الأسعار على المستوى الميداني أو إلى الاثنين معاً. وفي الحالة الأولى، ينبغي إعطاء جامعي الأسعار تعليمات دقيقة بخصوص المنافذ التي يجب زيارتها والمنتجات التي يجب تسعيرها. وأما في الحالة الثانية، فينبغي تزويد جامعي الأسعار بمبادئ توجيهية مفصلة وواضحة بخصوص الإجراءات المزمع اعتمادها لأخذ العينات محلياً. ويمكن استخدام السجلات الإحصائية للمنشآت وأدلتها الهاتفية والنتائج المستمدة من عمليات استقصاء نقاط الشراء أو استقصاء المبيعات في شتى أنواع منافذ البيع، والقوائم الخاصة بالتجار على شبكة الإنترنت، كأطر عينات لاختيار المنافذ مركزياً. كما يمكن استخدام الأدلة المصورة أو غيرها من قوائم المنتجات التي يضعها كبار المصنعين أو بائعي الجملة أو الرابطات التجارية أو قوائم المنتجات الخاصة بمنافذ قائمة بذاتها، من قبيل المخازن الكبرى، كإطار للعينات من أجل اختيار المنتجات. ويمكن للبيانات المسوَّحة بواسطة شفرة الخطوط العمودية عند المرور على الصندوق (قواعد البيانات الإلكترونية) أن تفيد بصورة خاصة في اختيار السلع والخدمات.

38 - وينبغي استعراض عينة المنافذ وعينة السلع والخدمات استعراضاً دورياً وتحديثها عند الضرورة للحفاظ على سمتها التمثيلية.

حساب المؤشرات

39 - يتمثل جمع مؤشر أسعار السلع في جمع بيانات الأسعار والإنفاق ومعالجتها وفق مفاهيم وتعريف وأساليب وممارسات محددة. وتتوقف الإجراءات المفصلة المطبقة على ظروف معينة.

40 - وتحسب مؤشرات أسعار الاستهلاك على مراحل. ففي المرحلة الأولى، تحسب مؤشرات المجاميع الأساسية. وفي المراحل التالية، تحسب مؤشرات المستوى الأعلى من خلال تجميع مؤشرات المجاميع الأساسية.

مؤشرات المجاميع الأساسية

41 - المجموع الأساسي هو المجموع الأصغر والمتجانس نسبياً من السلع أو الخدمات التي تحدد (تستخدم) بيانات الإنفاق المتعلقة به لأغراض مؤشر أسعار الاستهلاك. وهو المجموع الوحيد الذي يوضع له مؤشر دون أي عامل ترجيح صريح للإنفاق، رغم أن أنواعاً أخرى من عوامل الترجيح يمكن أن تدخل صراحة أو ضمناً في الحساب. وينبغي أن تكون مجموعة السلع أو الخدمات المشمولة في المجموع الأساسي متماثلة في استخدامها النهائي ويتوقع أن يكون لها حركات أسعار متماثلة. ويمكن تحديدها لا من حيث سماتها فحسب بل من حيث نوع الموقع والمنفذ الذي تباع فيه كذلك. وتتوقف درجة التجانس المحققة عملياً على توافر بيانات الإنفاق المقابلة.

42 - والمؤشر الأساسي هو مؤشر الأسعار لمجموع أساسي. وبما أنه لا يمكن، في العادة، ربط عوامل ترجيح الإنفاق بالأسعار أو الأرقام النسبية للأسعار الخاصة بالمنتجات المشمولة بالعينة ضمن المجموع الأساسي، يحسب المؤشر الأساسي في العادة، كمتوسط غير ترجيحي للأسعار أو الأرقام النسبية للأسعار. وحينما تتاح معلومات عن العوامل الترجيحية، يتوجب أخذها بعين الاعتبار عند جمع المؤشرات الأساسية.

43 - وهناك أساليب مختلفة كثيرة يمكن بواسطتها حساب متوسط الأسعار أو الأرقام النسبية للأسعار. أما الصيغ الثلاث الأكثر شيوعاً فهي معدل المتوسط الحسابي للأسعار والمتوسط

الهندسي والمتوسط الحسابي للأرقام النسبية للأسعار. ويتوقف اختيار الصيغة على الغرض من المؤشر وتصميم العينة والخصائص الرياضية. ومن الممكن استخدام صيغ مختلفة لمختلف المجاميع الأساسية ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك ذاته. ومن المستحسن استخدام صيغة المتوسط الهندسي كلما كان ذلك ممكناً، ولا سيما حينما يلزم إبراز البدائل في المجاميع الأساسية أو حيث يكون اختلاف الأسعار أو تغييرها في المجاميع الأساسية كبيراً. وتتمتع صيغة المتوسط الهندسي بمزايا عديدة لامتلاكها خصائص رياضية. وقد يجوز استخدام صيغة معدل المتوسط الحسابي للأسعار في المجاميع الأساسية المتجانسة وفي الحالات التي لا يكون فيها للمستهلكين سوى قدرة محدودة على الاستبدال أو عندما لا يلزم إبراز الاستبدال في المؤشر. وينبغي تجنب استخدام صيغة المتوسط الحسابي للأرقام النسبية للأسعار، في شكلها المتسلسل، إذ من المعروف أنها تفضي إلى تقديرات منحازة للمؤشرات الأساسية.

44 - ويمكن حساب المؤشر الأساسي إما باستخدام الشكل المتسلسل أو الشكل المباشر للصيغة المختارة. وقد يفضي استخدام شكل متسلسل إلى تيسير تقدير الأسعار المفقدة وإدخال منتجات الاستبدال.

مؤشرات المستوى الأعلى

45 - توضع مؤشرات الأسعار هذه كمتوسطات لعوامل الترجيح الخاصة بمؤشرات المجموع الأساسي. وهناك أنواع كثيرة من الصيغ يمكن استخدامها للحصول على متوسط مؤشرات المجموع الأساسي. وبغية الحصول على مؤشر في الوقت المناسب، يتمثل الخيار العملي في استخدام صيغة تقوم على عوامل الترجيح المتصلة بفترة ماضية. ومن هذه الصيغ مؤشر من نوع لاسبيرز، وهي صيغة تستخدمها معظم وكالات الإحصاء الوطنية.

46 - ولأغراض التحليل، قد يكون من الملائم حساب المؤشر على نحو استرجاعي باستخدام صيغة عدد مؤشر تقوم على السواء، على عوامل ترجيح فترة أساسية وعوامل ترجيح فترة جارية، من قبيل مؤشر فيشر Fisher أو مؤشر تورنكفيست Torqvist أو مؤشر والش Walsh. ومن شأن مقارنة الفارق بين مؤشر من هذا النوع ومؤشر لاسبيرز أن تعطي بعض الدلائل على الأثر المختلط لتغيرات الدخل وتغيرات الأفضليات وآثار الاستبدال على مدى الفترة قيد البحث، مما يتيح معلومات هامة لواقعي ومستخدمي مؤشر أسعار الاستهلاك.

47 - وحينما يحسب تغير مؤشر المستوى الأعلى بين مرحلتين متعاقبتين من قبيل "1- ز" (t-1) و "ز" (t) كمتوسط عوامل الترجيح الخاصة بالمؤشرات الفردية بين "1- ز" و "ز"، يجب الحرص على ضمان أن تكون عوامل الترجيح محدثة لتأخذ بعين الاعتبار أسعار التغيرات بين أسعار الفترة المرجعية 0 والفترة السابقة "1- ز". وقد يؤدي عدم فعل ذلك إلى وضع مؤشر منحاز.

مراقبة الأسعار

48 - تشكل نوعية المعلومات المتاحة عن الأسعار وكميتها عوامل حاسمة لتحديد مدى الاعتماد على المؤشر، فضلاً عن خصوصيات المنتجات المسعرة. وينبغي وضع أساليب موحدة لجمع المعلومات عن الأسعار ومعالجتها، واتخاذ الإجراءات الخاصة بجمعها على نحو منتظم ودقيق على فترات زمنية فاصلة منتظمة. وينبغي أن يكون جامعو الأسعار مدربين تدريباً جيداً وخاضعين لإشراف حكيم، وأن يزودوا بكتيب شامل يشرح الإجراءات التي يتعين عليهم اتباعها.

- 49 - من المهم النظر في ما إذا كان ينبغي أن يتصل المؤشر أو أجزاء منه بمتوسط الأسعار الشهري (أو الفصلي) أو بأسعار فترة محددة من الزمن (مثل يوم واحد أو أسبوع واحد في الشهر). ويتصل هذا القرار بعدد من القضايا التي تشمل استخدام مؤشر، والجوانب العملية لجمع الأسعار، ونمط حركات الأسعار. وعندما يكمن الهدف في تحديد الأسعار في لحظة معينة، ينبغي جمع الأسعار خلال أيام معدودة من كل شهر (أو كل فصل). وينبغي أن تكون الفترة الزمنية الفاصلة بين كل عملية مراقبة للأسعار واحدة بالنسبة لكل سلعة. ونظراً إلى تغير طول مدة الشهر (أو الفصل) لا بد من تعريف هذا التوحيد بعناية. وعندما يكمن الهدف في وضع متوسط شهري (أو فصلي) للأسعار، ينبغي للأسعار المجمعة أن تكون ممثلة للفترة التي تشير إليها.
- 50 - كما ينبغي الإهتمام بالوقت اليومي المختار لمراقبة الأسعار. ففي حالة السلع القابلة للتلف، مثلاً، لا بد من جمع الأسعار المراقبة في الوقت نفسه من اليوم ذاته في الأسبوع وليس قبيل وقت الإغلاق إذ يمكن أن تكون المخزونات منخفضة أو أن تباع بثمن بخس لتقليل الضياع إلى أدنى حد.
- 51 - وينبغي جمع الأسعار بحيث تكون ممثلة لجميع المواقع الجغرافية ضمن نطاق المؤشر. وينبغي الحذر بشكل خاص حيثما يحتمل وجود فوارق كبيرة في حركات الأسعار بين المناطق.
- 52 - وينبغي جمع الأسعار في أهم المنافذ بجميع أنواعها، بما في ذلك منافذ البيع الموجودة على شبكة الإنترنت والأسواق في الهواء الطلق والأسواق غير المنظمة، وفي الأسواق الحرة فضلاً عن الأسواق ذات الأسعار الخاضعة للرقابة. وفي الحالات التي يكون فيها أكثر من نوع واحد من المنافذ هامة بالنسبة لنوع معين من السلع، ينبغي إبراز ذلك في تصميم العينة الأولى واستخدام متوسط مرجح مناسب في حساب المؤشر.
- 53 - ويتعين توفير مواصفات تفصيلية لتنوع وحجم السلع التي ستجمع معلومات عن أسعارها. وينبغي أن تكون هذه المواصفات دقيقة بما يكفي لتحديد جميع السمات التمييزية للتأكد، قدر الإمكان، من أن تحديد أسعار السلع والخدمات المماثلة يجري في فترات متتالية في المنفذ ذاته. وينبغي أن تشمل المواصفات مثلاً الصنع والنموذج وشروط الدفع وشروط التسليم ونوع الضمانات ونوع المنفذ. ويمكن استخدام هذه المعلومات في الإجراءات المتخذة في الاستبدال وتكييف النوعية.
- 54 - والأسعار التي يجب جمعها هي الأسعار الفعلية للصفقات، بما في ذلك الضرائب غير المباشرة والخصومات غير المشروطة التي تدفعها أو توافق عليها أو تتحمل تكلفتها (تقبل بها) المجموعة السكانية المرجعية. وفي الحالات التي لا تكون فيها الأسعار معروضة أو التي يتعين فيها المساومة في الأسعار، أو حيثما تكون الوحدات الكمية سيئة التحديد أو في الحالات التي قد تتحرف فيها أسعار الشراء الفعلية عن الأسعار المسجلة أو المحددة، قد يكون من اللازم على جامعي الأسعار شراء المنتجات بغية تحديد أسعار الصفقات. وقد تخصص ميزانية لمثل هذه المشتريات. وعندما يتعذر ذلك، يجب التفكير في استجواب الزبائن عن الأسعار الفعلية التي دفعوها. وينبغي معالجة الإكراهيات التي تدفع لقاء الخدمات، عندما يكون ذلك إلزامياً، كجزء من السعر المدفوع.
- 55 - وينبغي استبعاد الأسعار الاستثنائية المسندة للسلع التالفة التي فقدت رونقها أو السلع المعيبة أو السلع غير الجيدة المباعة بأسعار منخفضة، ما لم يكن بيع مثل هذه المنتجات ظاهرة دائمة ومنتشرة. وينبغي إدراج أسعار البيع والتخفيضات والأسعار المخفضة والعروض الخاصة عندما تطبق على جميع الزبائن دون أن يكون هناك قيود هامة على الكميات التي يمكن لكل زبون أن يشتريها.

56 - وفي فترات الرقابة على الأسعار أو الإحصاء، حيث تكون الإمدادات المحدودة متاحة بأسعار تظل في مستوى منخفض بموجب تدابير كالإعانات المقدمة للبائعين والمشتريين الحكومية ومراقبة الأسعار وما إلى ذلك، ينبغي جمع هذه الأسعار فضلا عن الأسعار المفروضة على أي أسواق هامة غير مقيدة. وينبغي الجمع بين مختلف عمليات مراقبة الأسعار على نحو يتيح أفضل استخدام للمعلومات المتوفرة فيما يتصل بالأسعار الفعلية المدفوعة وبالأهمية النسبية لمختلف أنواع المبيعات.

57 - ولكل نوع من المنتجات، ينبغي تقصي مختلف البدائل لجمع الأسعار بعناية بغية التأكد من أن عمليات مراقبة الأسعار يمكن أن تسير على نحو سليم وفعال. ويمكن أن تشمل أساليب الجمع زيارات إلى منافذ البيع مع نماذج ورقية أو أجهزة يدوية واستجواب الزبائن وإجراء مقابلات هاتفية عن طريق الحاسوب وإرسال الاستبيانات بواسطة البريد بالإضافة إلى الكراسيات وقوائم الأسعار الصادرة عن كبار موردي الخدمات أو محتكريها والبيانات الممسوحة والأسعار المعروضة على الإنترنت. وبالنسبة لكل بديل من هذه البدائل، لا بد من مقارنة مزايا التكلفة المحتملة بتقييم موثوقة كل واحد من البدائل وملاءمته الزمنية.

58 - وفي الحالات التي تجمع فيها الأسعار المنظمة مركزيا أو الأسعار المحددة مركزيا من السلطات التنظيمية، ينبغي إجراء عمليات تحقق للتأكد مما إذا كانت السلع والخدمات المعنية مباعة فعلا ومما إذا كانت الأسعار مدفوعة فعلا. وبالنسبة للسلع والخدمات التي تكون فيها الأسعار محددة بفعل مزيج من رسوم الاكتتاب وأسعار القطعة (كما هو الحال بالنسبة للجراند والصحف والنقل العام والكهرباء والاتصالات) لا بد من توخي الحذر للتأكد من أن طائفة تمثيلية للعروض السعرية تخضع للملاحظة. كما يجب توخي الحذر للتأكد من أن الأسعار التي تطلب من مختلف أنواع المستهلكين تخضع للملاحظة، كالفوارق المرتبطة بسن المشتري أو بالعضوية في رابطات معينة.

59 - وينبغي استعراض المعلومات المجموعة عن الأسعار من أجل التأكد من قابليتها للمقارنة بعمليات المراقبة السابقة واتساقها معها ووجود عمليات استبدال وتغيرات سعرية كبيرة أو غير عادية، والتأكد من أن تحويلات أسعار السلع المسعرة في وحدات متعددة أو كميات مختلفة محسوبة على النحو الصحيح. وينبغي دراسة تغيرات الأسعار غير العادية أو الكبيرة للغاية لتحديد ما إذا كانت تغيرات سعرية حقيقية أم أنها تعزى إلى تغيرات في النوعية. وينبغي اعتماد إجراءات للتحقق من سلامة جميع عمليات مراقبة الأسعار. ويمكن لهذا الأمر أن يشمل برنامج تسعير مباشر و/ أو إعادة تسعير اختيارية لبعض المنتجات بعيد إتمام عملية المراقبة الأولية.

60 - وينبغي وضع إجراءات متسقة لمعالجة عمليات مراقبة الأسعار المفترقة لعدم التمكن مثلا من الاتصال بالبائع أو عدم استجابته أو رفض المراقبة بوصفها غير جديرة بالثقة أو عدم توفر السلع مؤقتا. وينبغي تقدير أسعار المنتجات غير الموسمية وغير المتوفرة مؤقتا إلى أن تعرض من جديد أو يستعاض عنها، باستخدام إجراءات تقدير مناسبة، من قبيل الإسناد على أساس تغيرات أسعار سلع مشابهة موجودة. وينبغي تجنب ترحيل آخر سعر ملحوظ، ولا سيما في فترات التضخم المرتفع.

عمليات الاستبدال

61 - من اللازم استبدال منتج ما عندما يختفي على نحو دائم. وينبغي أن يتم ذلك في الأشهر الثلاثة الأولى (الفصول) التي تصبح فيها السلعة غير متوفرة. وقد يكون ذلك ضروريا أيضا عندما يصبح المنتج غير متوفرا أو يباع بكميات كبيرة أو بشروط بيع عادية. وينبغي وضع قواعد واضحة ودقيقة لاختيار منتجات الاستبدال. وبحسب وثيرة أخذ العينات واحتمال تكيف النوعية تكييفا دقيقا، يتعين على البدائل الأكثر شيوعا أن تختار: "1" أقرب السلع إلى النوع المستبدل؛ "2" النوع الأكثر شيوعا بين الأنواع التي تنتمي إلى المجموع الأساسي

ذاته؛ "3" النوع الأكثر احتمالاً أن يكون متوفراً في المستقبل. وينبغي وضع إجراءات دقيقة لتكييف الأسعار فيما يتعلق بالفرق في السمات عندما تكون عمليات الاستبدال ضرورية بحيث يستبعد أثر التغيير في النوعية من السعر الملحوظ.

- 62 - ويستبدل منفذ ما إذا تعذر الحصول على الأسعار، مثلاً، بسبب إقفاله الدائم أو بسبب تدني سمته التمثيلية أو لأنه لم يعد متعاوناً. وينبغي وضع قواعد واضحة بشأن الحالات التي يتعين فيها التوقف عن مراقبة للأسعار في منفذ معين ومعايير اختيار منتج الاستبدال فضلاً عن عمليات التكييف التي قد تكون لازمة لعمليات ملاحظة الأسعار أو عوامل الترجيح. وينبغي أن تكون هذه القواعد متسقة مع أهداف المؤشر ومع الطريقة التي تحدد بها عينة المنفذ.
- 63 - ولا بد من حذف مجموع أساسي كامل إذا اختفت جميع المنتجات التي يتضمنها ذلك المجموع الأساسي، من جل المنافذ أو منها كلها، وتعذر تحديد موقع عدد كافٍ من عمليات مراقبة الأسعار لمواصلة جمع مؤشر موثوق به لهذا المجموع الأساسي. وفي حالات كهذه، يكون من الضروري إعادة توزيع عامل الترجيح المنسوب إلى المجموع الأساسي من جملة المجاميع الأساسية الأخرى المدرجة في المستوى التالي للجمع.

التغيرات النوعية

- 64 - ينبغي تسعير المنتج ذاته في كل فترة ما دام له سمة تمثيلية. ولكن من الناحية العملية، قد تختلف المنتجات التي يمكن مراقبتها في فترات زمنية مختلفة من حيث أحجام المجموعة ووزنها وكميتها وسماتها وشروط بيعها فضلاً عن خصائص أخرى. وعليه، فمن الضروري رصد الخصائص ذات الصلة بالمنتج الذي يجري تسعيره للتأكد من أن الأثر الناتج عن أية فوارق في الخصائص المتصلة بالأسعار أو بالمنفعة يمكن استبعاده من التغيير السعري المقدر.
- 65 - ويصعب نسبياً تحديد التغيرات المحتملة في النوعية أو المنفعة بالنسبة للسلع والخدمات المعمرة المعقدة. ومن ثم، لا بد من جمع قدر كبير من المعلومات عن الخصائص ذات الصلة بالمنتجات التي يجري جمع أسعارها. ويمكن الحصول على أهم المعلومات في سياق جمع الأسعار. وقد تتمثل باقي مصادر المعلومات المتعلقة بالخصائص المتصلة بالسعر وبالمنفعة في منتجي السلع المشمولة أو مورديها أو بائعيها بالجملة، بالإضافة إلى دراسة المقالات والإعلانات في المطبوعات التجارية.
- 66 - وعندما يُكشف عن تغيير في النوعية، لا بد من إجراء تكييف للسعر بحيث يعكس المؤشر، قدر الإمكان، التغيير السعري الصرف. وإذا لم يتم ذلك، فإن المؤشر سيسجل تغيراً سعرياً لم يحدث، أو لن يسجل تغيراً سعرياً قد حدث بالفعل. ويتوقف اختيار أسلوب إدخال هذا التعديل على السلع والخدمات الخاصة المشمولة. وينبغي توخي حذر كبير في هذا الصدد لأن دقة المؤشر الناتج تتوقف على جودة هذه العملية. ويجب عدم افتراض أن كل تغيرات الأسعار هي انعكاس لتغيير النوعية أو أن المنتجات ذات النوعية المختلفة متساوية أساساً.
- 67 - ويمكن لأساليب تقدير سعر تكييف النوعية⁷ أن تكون:
- (أ) أساليب صريحة (أو مباشرة) لتكييف النوعية تقدر مباشرة قيمة فارق النوعية بين السلعة القديمة والسلعة الجديدة وتكيف أحد الأسعار وفقاً لذلك. ومن ثم، يجري تقدير ضمني للتغيير السعري الصرف بوصفه الفارق في الأسعار المكيفة.
- (ب) أساليب ضمنية (أو غير مباشرة) لتكييف النوعية تقدر عامل التغيير السعري الصرف في الفارق السعري بين السلعة القديمة والسلعة الجديدة بالاستناد إلى تغيرات الأسعار الملحوظة

⁷ أنظر الملحق 2.

سلع مماثلة. ويعتبر الفارق بين تقدير التغير السعري الصرف والتغير السعري الملحوظ تغيرا يعزى إلى الفارق في النوعية.

ويعتبر بعض هذه الأساليب معقداً ومكلفاً وصعب التطبيق. وينبغي أن تقوم الأساليب المستخدمة قدر المستطاع على معايير موضوعية.

الدقة

68 - كما هو الحال في جميع الإحصاءات، تشوب تقديرات مؤشر أسعار الاستهلاك أخطاء قد تتنوع مصادرها⁸ ولا بد للقائمين على تجميع مؤشرات أسعار الاستهلاك من معرفة مصادر الخطأ المحتملة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقليل أثرها إلى أدنى حد أثناء عمليات وضع المؤشر وتصميمه وتجميعه، كما يتعين تخصيص ما يكفي من الموارد لهذا الغرض.

69 - وفيما يلي بعض المصادر المعروفة للأخطاء المحتملة، سواء في التسعير أو في وضع المؤشر، والتي من شأنها أن تؤدي مع مرور الزمن إلى أخطاء في إجمالي مؤشر أسعار الاستهلاك: الخطأ في اختيار المنتجات وسوء مراقبتها وتسجيل أسعارها؛ الاختيار غير الصحيح لمنافذ البيع وتحديد موعد جمع الأسعار؛ عدم مراقبة وتكييف التغيرات في النوعية؛ نشأة سلع ومنافذ بيع جديدة؛ عدم تكييف استبدال المنتج والمنفذ أو فقدان السمة التمثيلية؛ استخدام صيغ غير مناسبة لحساب مؤشرات المجموع الأساسي ومؤشرات المستوى الأعلى.

70 - وبغية تقليص احتمال أن يعطي المؤشر فكرة مضللة، ينبغي بشكل عام، تحديث عوامل الترجيح والسلال بانتظام، واستخدام صيغ مجاميع أساسية غير منحازة وإجراء عمليات التكييف المناسبة للتغير في النوعية وإتاحة مجال كاف وصحيح للمنتجات الجديدة ومراعاة السلع المستبدلة على نحو صحيح فضلاً عن مراقبة جودة عملية التجميع بكاملها.

نشر المعلومات

71 - ينبغي حساب تقديرات مؤشر أسعار الاستهلاك وإتاحتها للجمهور بأسرع وقت ممكن بعد انتهاء الفترة التي تتناولها، ووفقاً لجدول زمني معلن عنه مسبقاً. وينبغي إتاحتها لجميع المستخدمين في الوقت ذاته في شكل ملائم ويجب أن تكون مشفوعة بتفسير منهجي موجز. وينبغي للقواعد المتصلة بنشرها أن تتاح للجمهور وأن يكون التقيد بها صارماً. وينبغي بصورة خاصة أن تشمل تفاصيل عن الجهة التي حصلت على النتائج قبل نشرها وسبب ذلك وشروطه والمدة التي سبقت نشرها رسمياً.

72 - وينبغي جمع مؤشر أسعار الاستهلاك ونشره شهرياً. وحيثما لا يقبل المستهلكون بشكل كبير على السلسلات الشهرية، وفي البلدان التي تعوزها الموارد اللازمة، يجري إعداد مؤشر أسعار الاستهلاك ونشره على نحو فصلي. وفي ضوء الظروف الوطنية، قد تنشر المؤشرات الفرعية بوتيرة تتوافق واحتياجات المستخدمين.

73 - ومتى استنتج أن تقديرات المؤشر المنشورة محرقة تحريفاً خطيرة بسبب الأخطاء التي تخللت جمعها، وجب إدخال التصحيحات ونشرها. وينبغي إدخال هذه التصحيحات في أقرب وقت ممكن بعد التفتن إلى الأخطاء وفق سياسات التصحيح المتاحة للعموم. وحيثما يستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك على نطاق واسع لأغراض التكييف بالنسبة للأجور والعقود، وجب تفادي المراجعات الاسترجاعية.

74 - وينبغي للنشرة التي تعرض نتائج مؤشر أسعار الاستهلاك أن تبين مستوى المؤشر من الفترة المرجعية للمؤشر. ومن المفيد أيضاً أن تبين المؤشرات المشتقة، من قبيل المؤشرات التي

⁸ أنظر الملحق 3.

تظهر التغييرات في أبرز المجاميع الرئيسية بين: "1" الشهر الجاري والشهر الفائت؛ "2" الشهر الجاري والشهر ذاته من السنة الفائتة؛ "3" متوسط آخر 12 شهراً ومتوسط الأشهر 12 الفائتة. وينبغي عرض المؤشرات من حيث تكييفها وعدم تكييفها موسمياً، إذا كانت البيانات المكيفة موسمياً متوافرة.

75 - وينبغي أن يُشفع المؤشر عند نشره بملحق للتعليق عليه وتفسيره بغرض مساعدة مستخدميه. وينبغي إدراج تحليل لإسهامات شتى المنتجات أو مجموعة المنتجات في التغيير العام وإدراج تفسير لأي عامل غير مألوف يمس تغييرات سعر أبرز العوامل المساهمة في التغيير العام.

76 - وينبغي كذلك إصدار مؤشرات لمجموعات الإنفاق الرئيسية ونشرها. وينبغي إيلاء الاعتبار لإصدار مؤشرات لأقسام ومجموعات تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض للأمم المتحدة⁹ ويمكن إصدار المؤشرات الفرعية لمختلف الأقاليم أو المجموعات السكانية ومؤشرات البدائل الموضوعية لأغراض تحليلية، ونشرها على الجمهور إذا طلبها المستخدمون واعتبرت موثوقة وكان إعدادها فعالاً من حيث التكلفة.

77 - ويمكن اختيار الفترة المرجعية للمؤشر بحيث تتزامن مع آخر فترة مرجعية للعوامل الترجيحية أو يمكن وضعها لتتفق مع الفترة الأساسية لسائر السلسلات الإحصائية. وينبغي تغيير الفترة المرجعية للمؤشر كلما دعت الضرورة إلى ذلك لضمان بقاء المؤشرات سهلة العرض والفهم.

78 - وينبغي تقدير ونشر متوسط الأسعار ومجموعات الأسعار بالنسبة للمنتجات الهامة والمتجانسة على نحو معقول، بغية دعم البحوث والاحتياجات التحليلية لدى المستخدمين.

79 - وينبغي للبلدان أن تزود مكتب العمل الدولي بتقارير عن النتائج الوطنية لمؤشر أسعار الاستهلاك ومعلومات منهجية بعيد نشر تلك النتائج على الصعيد الوطني.

80 - ويصعب مقارنة حركات مؤشر أسعار الاستهلاك فيما بين البلدان بسبب اختلاف نهج القياس التي تستخدمها البلدان لقياس منتجات معينة، ولاسيما الإسكان والخدمات المالية. ومن شأن استبعاد الإسكان (الإيجارات الفعلية، وسواء الإيجارات المحسوبة أو شراء المنازل الجديدة وصيانة وتصلح المساكن) والخدمات المالية من المؤشر الإجمالي أن يجعل التقديرات المستخلصة لتغير الأسعار بالنسبة للمنتجات المتبقية أكثر قابلية للمقارنة فيما بين البلدان. ولذلك، ينبغي للبلدان إن أمكن، أن تجمع، بالإضافة إلى المؤشر الإجمالي، مؤشراً يستبعد الإسكان والخدمات المالية وتتيحه ليعمم على المجتمع الدولي. وينبغي مع ذلك، التشديد على أن بعض الصعوبات لا تزال قائمة، حتى بالنسبة للمنتجات المتبقية ضمن النطاق، عند عقد مقارنات دولية للتغييرات في أسعار الاستهلاك.

التشاور والنزاهة

81 - ينبغي أن تتمتع وكالة تجميع البيانات بالاستقلالية والكفاءة المهنيتين وأن تتوافر لديها الموارد اللازمة لدعم برنامج رفيع النوعية لمؤشر أسعار الاستهلاك. وينبغي احترام "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية"¹⁰ للأمم المتحدة و"المبادئ التوجيهية بشأن ممارسات نشر إحصاءات العمل"¹¹ لمكتب العمل الدولي.

82 - وينبغي للوكالة المكلفة بوضع المؤشر أن تستشير ممثلي المستخدمين حول القضايا ذات الأهمية بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك، ولا سيما أثناء عمليات التحضير لأية تغييرات في

⁹ أنظر الملحق 4.

¹⁰ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 1994.

¹¹ المؤتمر الدولي السادس عشر لخبراء إحصاءات العمل، 1998.

المنهجية المستخدمة في تجميع مؤشر أسعار الاستهلاك. ويقوم أحد أساليب تنظيم هذه المشاورات على تشكيل لجنة أو لجان استشارية يمكن أن يكون الشركاء الاجتماعيون، فضلا عن غيرهم من المستخدمين والخبراء المستقلين، ممثلين فيها.

83 - وبغية ضمان ثقة الجمهور في المؤشر، ينبغي إعداد وصف كامل لإجراءات جمع البيانات ومنهجية المؤشر وإتاحتها على نطاق واسع. وينبغي الإشارة إلى هذا الوصف عندما ينشر مؤشر أسعار الاستهلاك. وينبغي أن تشمل الوثائق شرحا للأهداف الرئيسية للمؤشر وتفاصيل عن عوامل الترجيح وصيغ المؤشرات المستخدمة ومناقشة لدقة تقديرات المؤشر. وينبغي عدم الكشف عن الهوية الدقيقة لمنافذ البيع والسلع والخدمات المستخدمة لجمع الأسعار.

84 - وينبغي تنبيه المستخدمين مسبقا إلى أي تغييرات يزمع إدخالها على النطاق أو على عوامل الترجيح أو المنهجية المستخدمة لتقدير مؤشر أسعار الاستهلاك.

85 - وترد التوجيهات التقنية بشأن جمع مؤشرات أسعار الاستهلاك في كراس مؤشر أسعار الاستهلاك: النظرية والتطبيق.¹² وينبغي تحديث هذا الكراس دوريا لإبراز أفضل الممارسات الحالية.

¹² كراس مؤشر أسعار الاستهلاك: النظرية والتطبيق (مكتب العمل الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، واللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، جنيف، 2004).

الملحق 1

المصطلحات والتعاريف

- (أ) "السلع الاستهلاكية" هي السلع أو الخدمات التي تستعملها الأسر المعيشية لتلبية الاحتياجات أو الرغبات الفردية.
- (ب) "النفقات الاستهلاكية" هي الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية ويمكن تعريفها بتعابير "الحيازة" أو "الاستخدام" أو "الدفع":
- "الحيازة"¹³ تشير إلى أن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المشتراة أثناء فترة معينة هي التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، بصرف النظر عما إذا كان قد دفع مقابلها بالكامل أو ما إذا استخدمت أثناء الفترة. ويمكن توسيع هذا النهج ليشمل القيم المقدرة للإنتاج للحساب الخاص أو التحويلات الاجتماعية العينية المتلقاة من الحكومة أو من مؤسسات غير هادفة للربح. وتدرج الأسعار ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة التي يقبل فيها الزبائن بالأسعار أو يوافقون عليها، بوصفها فترة متميزة عن الوقت الذي دُفعت فيه؛
 - "الاستخدام" يشير إلى أن القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المستهلكة فعلياً أثناء فترة معينة هي التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان؛ وبالنسبة للسلع المعمرة، يقتضي هذا النهج تقييم الخدمات التي توفرها هذه السلع أثناء الفترة. وتدرج الأسعار (تكاليف الفرصة البديلة) ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك خلال فترة الاستهلاك؛
 - "الدفع" يشير إلى أن المدفوعات الإجمالية عن السلع والخدمات أثناء فترة معينة هي التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان، بصرف النظر عما إذا كانت مقدمة أو مستخدمة أثناء تلك الفترة. وتدرج الأسعار ضمن مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة أو الفترات التي يتم الدفع خلالها.
- (ج) "نطاق المؤشر" يشير إلى المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية والمنتجات والمنافذ التي يوضع المؤشر من أجلها.
- (د) "تغطية" المؤشر هي مجموعة السلع والخدمات الممثلة في المؤشر. ولأسباب عملية، يمكن أن تكون التغطية أقل من النطاق المحدد للمؤشر.
- (هـ) "المجموعة السكانية المرجعية" تشير إلى مجموعة سكانية محددة يوضع المؤشر من أجلها.
- (و) "عوامل الترجيح" هي نفقات الاستهلاك الكلية لأية مجموعة من السلع والخدمات، ويعبر عنها كنسبة من مجموع نفقات الاستهلاك لجميع السلع والخدمات ضمن نطاق المؤشر في الفترة المرجعية الترجيحية. وهي مجموعة من الأرقام يبلغ حاصل جمعها الوحدة.
- (ز) "تحديث أسعار عوامل الترجيح" هو إجراء يستخدم لجعل عوامل ترجيح الإنفاق تساير المؤشر أو الفترة المرجعية السعرية. وتحسب عوامل ترجيح الأسعار المحدثة عن طريق ضرب عوامل الترجيح من الفترة المرجعية الترجيحية بالمؤشرات الأساسية التي تقيس التغيرات في الأسعار بين الفترة المرجعية الترجيحية والفترة المرجعية السعرية وإعادة ترتيبها ليبلغ مجموعها الوحدة.
- (ح) "الفترة المرجعية للمؤشر" هي الفترة التي تحدد فيها قيمة المؤشر بمقدار 100.0 .

¹³ يختلف هذا التعريف عن التعريف الذي اعتمده المؤتمر الدولي الرابع عشر لخبراء إحصاءات العمل (1987).

- (ط) "الفترة المرجعية السعرية" هي الفترة التي تقارن أسعارها بأسعار الفترة الجارية. وهي الفترة التي تظهر أسعارها في مخارج كسور الأرقام النسبية للأسعار.
- (ي) "الفترة المرجعية الترجيحية"، وتكون عادة سنة، هي الفترة التي تستخدم فيها تقديرات حجم الاستهلاك ومكوناته لحساب عوامل الترجيح.
- (ك) "أخذ العينات الاحتمالية" هو اختيار عينة من الوحدات، من قبيل منافذ البيع أو المنتجات، بطريقة يكون فيها لكل وحدة في الكون احتمال غير صفري معروف للاختيار.
- (ل) "اختيار عينات محدودة" هو إجراء لأخذ العينات يعتمد فيه حد أدنى موضوع سابقا تكون فيه جميع الوحدات في المجموعة السكانية ذات الصلة التي تبلغ أو تفوق الحد الأدنى صالحة للإدراج في العينة وتكون فيه جميع الوحدات دون الحد الأدنى مستبعدة. ويكون الحد الأدنى في العادة معرفا من حيث حجم بعض المتغيرات ذات الصلة (من قبيل نسبة مئوية محددة من مجموع المبيعات) وذلك بإدراج أكبر وحدات العينة واستبعاد الباقي.
- (م) "أخذ عينات الحصص" أسلوب غير عشوائي يقسم السكان بموجبه إلى طبقات. ويحدد لكل طبقة عدد ("حصّة") العناصر التي ينبغي إدراجها في العينة. ويقتصر جامع الأسعار على "ملء الحصص" مما يعني في حالة أخذ عينات المنافذ، أن اختيار المنافذ يقوم على تقييم جامعي للأسعار والمعايير المحددة.
- (ن) "النفقات الاعتبارية" هي النفقات المنسوبة إلى منتج لم يتم شراؤه، من قبيل منتج أنتجته أسرة لاستهلاكها الخاص (بما في ذلك خدمات الإسكان التي يوفرها المالك الذي يشغل مسكنه)، أو منتج يتلقى كدفع عيني أو كتحويل مجاني من حكومة أو مؤسسات غير هادفة للربح.
- (س) "السعر الاعتباري" يشير إلى السعر المقدر لسعة لم يجر مراقبة سعرها أثناء فترة محددة ومن ثم، فهو مفقود. وهو كذلك السعر المنسوب إلى سعة كانت نفقاتها اعتبارية، انظر (ن).
- (ع) "المنفذ" يشير إلى متجر أو كشك لعرض السلع أو مؤسسة خدمات أو بائع على الإنترنت أو أي مكان آخر يتباع فيه السلع و/أو الخدمات أو تقدم للمستهلكين لاستخدام غير تجاري.
- (ف) "إقامة الصلات" تعني الجمع بين سلسلتين متعاقبتين من عمليات مراقبة الأسعار أو مؤشرات الأسعار تتداخلان في فترة أو أكثر، عن طريق إعادة ترتيب إحدهما بحيث تكون القيمة في فترة التداخل هي ذاتها في السلسلتين، وذلك بجمعهما في سلسلة متواصلة وحيدة.
- (ص) "السعر" يعرف بوصفه قيمة وحدة من منتج تكون كمياته متجانسة تماما ليس بالمعنى المادي فحسب بل من حيث عدد سماته الأخرى كذلك.
- (ق) "التغير السعري الصرف" هو التغير في سعر سلعة أو خدمة لا يعزى إلى أي تغير في النوعية. وعندما تتغير النوعية، يكون التغير السعري الصرف هو التغير السعري المتبقي بعد إزالة الإسهام المقدر لتغير النوعية في التغير السعري الملحوظ.
- (ر) "التكيف النوعي" يشير إلى عملية تكيف الأسعار الملحوظة لمنتوج من المنتجات لإزالة أثر أي تغير في نوعية المنتج المذكور عبر الزمن بحيث يمكن تحديد التغير السعري الصرف.
- (ش) "الاستبدال الاستهلاكي" يحدث عندما يقوم المستهلكون، في مواجهة التغيرات في السعر النسبي بشراء المزيد من السلع التي تكون قد أصبحت أرخص نسبيا وشراء قدر أقل من السلع التي تكون قد أصبحت أعلى نسبيا. ويمكن أن يحدث بين أنواع من المنتج ذاته أو بين مختلف فئات الإنفاق.

الملحق 2

أساليب تكيف النوعية

الأساليب الضمنية لتكيف النوعية

- 1- يفترض أسلوب "التداخل" أن الفارق سعري الكامل عند نقطة زمنية مشتركة بين منتج زائل وبديله يعزى إلى فرق في النوعية.
- 2- يحسب أسلوب "إجمالي الإسناد الوسطي" أولاً متوسط التغير سعري للمجموع الأساسي دون المنتج الزائل وبديله، ويستخدم من ثم معدل التغير سعري المذكور لإسناد تغير سعري للمنتج الزائل. ويفترض أن الفارق سعري الصرف بين المنتج الزائل وبديله يساوي متوسط التغيرات السعرية للمنتجات الباقية (غير المفقدة).
- 3- أسلوب "الإسناد الوسطي للفئة" هو أحد متغيرات أسلوب إجمالي الإسناد الوسطي. ويكمن الفارق الوحيد في مصدر المعدل المسند للتغير سعري إلى الفترة $t+1$ ز $(t+1)$ بالنسبة للمنتج الزائل. وبدلاً من استخدام متوسط المتغير في المؤشر لجميع المنتجات الموجودة في المجموعة، يقدر المعدل المسند للتغير سعري عن طريق الاكتفاء باستخدام التغيرات السعرية للمنتجات التي تعتبر متساوية أساساً أو التي جرى تكيف نوعيتها مباشرة.

الأساليب الصريحة لتكيف النوعية

- 4- يعتمد أسلوب "تكيف الخبير" على تقدير خبير صناعي أو أكثر أو اختصاصي السلع أو خبراء إحصاءات الأسعار أو جامعي الأسعار بشأن قيمة أي فارق في النوعية بين منتج قديم ومنتج بديل. وقد لا يعزى أي فارق سعري إلى تحسن النوعية، كما قد يعزى بعض الفوارق السعرية أو جميعها إلى تحسن النوعية.
- 5- يعتمد نهج "الفوارق في تكاليف الإنتاج" على المعلومات التي يقدمها الصناع عن تكاليف إنتاج سمات جديدة لمنتجات الاستبدال (نماذج جديدة)، ومن ثم تضاف إليها هوامش البيع بالتجزئة والضرائب غير المباشرة المرتبطة بها. وهذا النهج قابل للتطبيق عملياً بصورة خاصة في الأسواق التي تضم عدداً ضئيلاً نسبياً من المنتجين ويجري فيها تحديث النماذج على نحو قليل وقابل للتوقع. إلا أنه ينبغي استخدام هذا النهج بحيطه لأن من الممكن أن تفضي تقنيات الإنتاج الجديدة إلى خفض التكاليف وإلى تحسين النوعية في آن معا.
- 6- يطبق أسلوب "تكيف الكمية" على المنتجات التي يكون فيها منتج الاستبدال من حجم مختلف عن السلعة المتاحة سابقاً. وينبغي ألا يستعمل هذا الأسلوب إلا إذا لم يكن للفوارق في الكميات أثر على نوعية السلعة.
- 7- يكيف أسلوب "تكلفة الخيار" سعر منتجات الاستبدال بالنسبة إلى قيمة السمات الملحوظة الجديدة. ويتمثل أحد الأمثلة على ذلك في إضافة سمة كانت في السابق خياراً مسعراً كمعيار لنموذج سيارة جديدة.
- 8- يقدر أسلوب الارتداد "الارضائي" سعر منتج ما كدالة للسمات التي يملكها. وتقدر أولاً العلاقة بين الأسعار وجميع سمات تحديد الأسعار الملحوظة وذات الصلة ومن ثم تستخدم النتائج في تقدير المؤشر.

الملحق 3

أنواع الأخطاء

- "خطأ تغيير النوعية" هو الخطأ الذي يمكن أن يحدث نتيجة لعدم مراعاة المؤشر لاحتمالات تغيير نوعية السلع والخدمات.
- "خطأ السلع الجديدة" هو الإخفاق إما في إبراز التغيرات السعرية في المنتجات الجديدة التي لم توضع لها عينات بعد، وإما في إبراز الرفاهة التي يكسبها المستهلكون عند ظهور هذه المنتجات، وذلك وفقاً لهدف مؤشر تكلفة المعيشة.
- "خطأ استبدال المنفذ" يمكن أن يحدث عندما ينقل المستهلكون مشترياتهم بين منافذ ترويج المنتج ذاته دون أن يظهر ذلك على نحو سليم في جمع البيانات من أجل المؤشر.
- "خطأ المنافذ الجديدة" يشبه من حيث المفهوم خطأ السلع الجديدة. وينشأ نتيجة عدم إبراز التغيرات السعرية في منافذ جديدة لم تؤخذ كعينات بعد أو عدم إبراز الرفاهة التي يكسبها المستهلكون عند نشأة منافذ جديدة.
- "خطأ الاستبدال رفيع المستوى" ينشأ عندما لا يعكس المؤشر الاستبدال الاستهلاكي بين الفئات الأساسية للاستهلاك بسبب استخدام أسلوب غير مناسب في تجميع المجاميع الأساسية عند وضع قيمة المؤشر الإجمالية. وهو لا يتصل سوى بمؤشر تكلفة المعيشة، وإن كان يمكن تحديد خطأ مماثل (خطأ السمة التمثيلية) من ناحية المؤشر السعري الصرف.
- "خطأ المؤشر الأساسي" وينشأ عن استخدام أسلوب غير مناسب لتجميع الأسعار المسجلة عند أدنى مستوى للمجموع. ويمكن لخطأ المؤشر الأساسي أن يتخذ شكلين: خطأ الصيغة وخطأ الاستبدال عند المستوى الأدنى. ويعتري المؤشر خطأ الصيغة إذا كانت النتيجة المحصلة، بسبب سمات الصيغة، منحازة نسبياً بالمقارنة بما كان يمكن أن تكون عليه لو أمكن تقدير التغيير السعري الصرف. ويعتري المؤشر خطأ الاستبدال على المستوى الأدنى إذا لم يعكس الاستبدال الاستهلاكي بين السلع الواردة في المجموع الأساسي.
- "خطأ الاختيار" ينشأ عندما لا تكون عينة مراقبة الأسعار ممثلة تماماً للسكان المستهدفين فيما يتعلق بالمنافذ و/أو المنتجات. ويمكن اعتبار الأنواع الأربعة الأولى للأخطاء المذكورة أعلاه حالات خاصة لهذا النوع من الخطأ.

الملحق 4

تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض¹⁴
(تقسيم إنفاق الاستهلاك الفردي للأسر المعيشية
بحسب الفئة والمجموعة)

1. الأغذية والمشروبات غير الكحولية

1-1 الأغذية

2-1 المشروبات غير الكحولية

2. المشروبات الكحولية والتبغ والمخدرات

1-2 المشروبات الكحولية

2-2 التبغ

3-2 المخدرات

3. الملابس والأحذية

1-3 الملابس

2-3 الأحذية

4. السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

1-4 إيجارات السكن الفعلية

2-4 إيجارات السكن الاعتبارية

3-4 صيانة المساكن وإصلاحها

4-4 إمدادات المياه والخدمات المتنوعة المتصلة بالمساكن

5-4 الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

5. التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت

1-5 الأثاث والتجهيزات والسجاد وغيره من مفروشات الأرض

5- المنسوجات المنزلية

3-5 الأجهزة المنزلية

4-5 الأدوات الزجاجية وأدوات المائدة والأدوات المنزلية

5-5 أدوات ومعدات المنازل والحدائق

6-5 السلع والخدمات المستعملة في عمليات الصيانة المنزلية الاعتيادية

6. الصحة

¹⁴ ترد ملاحظات تفسيرية على العنوان <http://unstats.un.org/unsd/cr/registry/>

1-6 المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية

2-6 خدمات المرضى الخارجيين

3-6 خدمات المستشفيات

7. النقل

1-7 شراء المركبات

2-7 تشغيل معدات النقل الشخصية

3-7 خدمات النقل

8. الاتصالات

1-8 خدمات البريد

2-8 معدات الهاتف والفاكس

3-8 خدمات الهاتف والفاكس

9. الترفيه والثقافة

1-9 المعدات السمعية - البصرية ومعدات التصوير ومعالجة المعلومات

2-9 السلع المعمرة الرئيسية الأخرى المعدة للترفيه والثقافة

3-9 المنتجات والمعدات الترفيهية الأخرى والحدائق والحيوانات الأليفة

4-9 الخدمات الترفيهية والثقافية

5-9 الصحف والكتب والقرطاسية

6-9 الرحلات السياحية المنظمة

10. التعليم

1-10 التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي

2-10 التعليم الثانوي

3-10 التعليم بعد الثانوي غير العالي

4-10 التعليم العالي

5-10 التعليم غير المحدد بمستوى

11. المطاعم والفنادق

1-11 خدمات تقديم الوجبات

2-11 خدمات الإيواء

12. السلع والخدمات المتنوعة

1-12 الرعاية الشخصية

2-12 البغاء

3-12 الأمتعة الشخصية غير المصنفة تحت بند آخر

4-12 الحماية الاجتماعية

5-12 التأمين

6-12 الخدمات المالية غير المصنفة تحت بند آخر

7-12 الخدمات الأخرى غير المصنفة تحت بند آخر
